
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

# إشكالية التحقيق الاستشراقي للتراث الأندلسي

## من خلال نموذج تحقيق ليفي بروفنسال رسالة الحسبة لابن عبدون

د. إبراهيم القادري بوتشيش

لا أحد يجادل في أن المدرسة الغربية كانت هي السباقة إلى الحفر في التراث الأندلسي، وإماطة اللثام عن بعض معالمه، ومن ثم لا سبيل لإنكار ما قامت به من دور ريادي في هذا المجال، وما أسدته من خدمة طيبة لنفض الغبار عن هذا التراث ونشره.

غير أنه لا يمكن — من ناحية أخرى — إغفال الخلفيات التضليلية التي شابت بعض الدراسات الغربية وموقفها من التراث الحضاري الأندلسي. ومن يتتبع بعض الأسماء اللامعة «كدوزي» Dozy[1]، و«سيمونيت» Simonet[2] و«ألبورنس» Albornoz[3]، وغيرهم ممن تنبو عن ذكرهم هذه الورقة، يقف على تخريجاتهم

(1) يتضح ذلك في كثير من إنتاجاته، انظر على سبيل المثال تحامله على المرابطين والحضارة الإسلامية في الأندلس في عصرهم في كتابه :

Recherches sur l'histoire et la litterature de l'Espagne pendant le moyen âge. Ed. Paris - Maisonneuve - Leyde 1881. E.J Brill (3e édition) P. 384.

وانظر تحريفه لموقف المرابطين من أهل الذمة في نفس المرجع ص 48.

(2) حاول سيمونيت في المقدمة الطويلة التي وضعها لكتابه : Historia de los Mozarabes أن يبين أن العرب في الأندلس لم يتمكنوا من إدخال أي حضارة ذات قيمة بحكم أن نصارى الأندلس كانوا أرق منهم في المستوى الحضاري انظر ص 44 من مرجعه السابق الذكر

(3) يتضح تحامله على العرب والمسلمين بالأندلس في كتابه :

Historia de Espagna Musulmana. Madrid 1978

المغموزة، وأحكامهم الملغمة، ويدرك كائن الخطاب الاستشراقي، بل يجد نفسه غارقا في طوفان من المغالطات، وسيل من الأخطاء التي اقترفت عن عمد وسبق إصرار، وهو موقف لا ينفصل عن خلفيته الاستعمارية، فضلا عما يحمله الغرب من كراهية شديدة للعروبة والاسلام، وعنصرية تنم عن التعصب والمقت، الشيء الذي تمخض عنه أحيانا مسخ وتشويه معالم التراث الأندلسي، أو طمس بعض الحقائق ونشرها دون روية ولا تمحيص. لذلك يجد الباحث نفسه وهو يتفحص العديد من الدراسات الأوروبية التي تعاملت مع التراث الأندلسي تأليفا أو تحقيقا أمام إشكاليتين : إشكالية انعدام التحقيق العلمي الرصين، ثم إشكالية التزوير والتحريف والسكوت عن بعض الحقائق أحيانا.

كنموذج لهاتين الاشكاليتين، تسعى هذه المداخلة إلى تبني نموذج الأستاذ ليفي بروفنسال في تحقيقه لرسالة الحسبة التي ألفها ابن عبدون. ومن خلال هذا النموذج، سنحاول الوقوف على الطرق التي اتبعها المؤلف في التحقيق، فضلا عن بعض القضايا الواردة في الرسالة، والتي نشرها كما وردت في النص دون أن يكشف عن حقيقتها من خلال التعليقات التي لا غنى عنها في التحقيقات العلمية.

لا مراء أن الأستاذ ليفي بروفنسال أمضى سنوات طويلة من عمره منكبا على دراسة التراث الأندلسي تأليفا ونشرا، استحق به أن يحتل مكانة متميزة في خارطة المتخصصين في حضارة الأندلس وتاريخها. ولا يمكن البتة إنكار جهوده المحمودة في نشر عدد هام من ذخائر الفكر الأندلسي ككتاب البيان المغرب لابن عذاري، والروض المعطار للحميري، وأعمال الاعلام لابن الخطيب، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم، وتاريخ قضاة الأندلس للنباهي، والقائمة تطول ؛ إلا أن دراستنا هاته ستنصب على رسالة الحسبة لابن عبدون[4] لمعرفة الحدود التي وفق فيها في تحقيقه لهذه الرسالة.

---

(4) نشر بروفنسال هذا المصنف القيم كفصل من كتاب جمع فيه ثلاث رسائل في الحسبة. فإلى جانب حسبة ابن عبدون هاته، نشر معها حسبة أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف، وعمر ابن عثمان بن العباس الكرسيفي وذلك سنة 1955 ضمن مطبوعات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة في 128 صفحة من الحجم الكبير، وذيله بهوامش بلغت 226 هامشا وذلك تحت عنوان : ثلاث رسائل في الحسبة.

من الانصاف أن نبرز في البداية بعض العقبات التي اعتورت عمل بروفنسال. فهناك من جهة قلة النسخ المعتمدة في التحقيق، إذ لم يعتمد سوى نسختين، أشار إلى الأولى بحرف A، والثانية بحرف B. ومن جهة أخرى هناك جدة الموضوع المتناول، وقلة المصنفات الخاصة بفن الحسبة في الغرب الإسلامي برمته، وهو ما شكل عائقا واجهه المؤلف دون شك. وفي ذات الآن، يستنتج كل متفحص لعمل بروفنسال أنه اصطدم بأسلوب المؤلف الذي لم يعتد عليه، وآية ذلك أن ابن عبدون لم يخلف آثارا أخرى يمكن الاستئناس بها، وقد يكون ذلك بسبب ضياعها وطي الزمان لها إن وجدت.

وبالمثل، فإن بروفنسال رغم علو كعبه في التاريخ والحضارة الأندلسية إلى حدود القرن 10م (4هـ)، لم يتعمق كثيرا في الإلمام بظرفية القرن السادس الهجري الذي ألفت فيه الرسالة، وهو ما أثر بشكل واضح على عمله. كما أن المخطوطتين المعتمدتين ينقصهما — على غرار سائر المخطوطات القديمة — النقط والاعجام والضبط، مما زاد من تعقيد مهمة المحقق.

بيد أن هذه الصعوبات — على أهميتها — لا تشفع له فيما أهمله من قواعد وتقنيات التحقيق. ولعل نظرة فاحصة لهذا العمل تجعلنا نلاحظ ما يلي :

1) لم يهتد المؤلف بالمعاجم اللغوية لفهم كثير من المصطلحات التي نشرها في صورتها المبهمة الغامضة[5]، فلم يرجع إلى أمهات القواميس اللغوية كلسان العرب لابن منظور، أو تاج العروس للزبيدي، بل لم يكلف نفسه حتى عناء الاستعانة بقاموس تكملة المعاجم لدوزي.

2) لم تحمل الهوامش التي ذيل بها الكتاب أية صبغة علمية، بل اكتفى في هذه الهوامش بتقنية وصفية لا تزيد عن وصف ما في النسختين المعتمدتين من زيادة أو نقصان[6]. كما أن الهوامش التي بين فيها مواضع الآيات القرآنية الواردة

---

(5) انظر كلمات مثل اللدد ص 12 من رسالة الحسبة وكذلك كلمة العصوف ص 47 وغيرها من المصطلحات التي لم يضبطها أو يشرحها.

(6) كل ما يستعمله على هذا النحو مثلا : المراء : B الاراء : A

Manque dans B.
Blanc danc A,

انظر هوامش المحقق 33، 39، 59.

في رسالة الحسبة وردت مبتورة، إذ لم يشر البتة إلى السور التي تتضمن الآيات المذكورة في المتن[7].

3) لم يعطنا حياة مفصلة عن المؤلف وعصره واتجاهاته وثقافته وغيرها من المعطيات التي تستلزمها قواعد التحقيق[8].

4) وقع أحيانا في حيرة وارتباك بخصوص بعض المصطلحات، مما جعله يعتمد المصطلح الأبعد عن الصواب في المتن، ويترك مصطلح النسخة الأقرب إلى الصحة[9].

5) وبالمثل، انزلق أحيانا في قراءة خاطئة لبعض الألفاظ. وفي هذا الصدد يقول على سبيل المثال في الفقرة الخاصة بالسجناء :

«لا يترك في السجن من الأمراء إلا واحد، فبكثرتهم يدخل الفساد». والمصطلح في الواقع هو الاسراء وليس الأمراء[10].

6) أهمل بروفنسال أحيانا قواعد ضبط المصطلحات، فعبارة «إن تأبى الزواج» تصبح عنده «إن تَأَبَّى الزواج»[11].

7) كما وقع له خلط واضح في النقط والفواصل والإشارات. ولا غرو فإنه كثيرا ما وضع علامات التعجب في نهاية كل الأدعية[12] وأحيانا لأسباب

(7) يتضح ذلك في هوامش المحقق : 11، 12، 13.

(8) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، القاهرة 1977، مكتبة الخانجي، ص 44-45.

(9) انظر ص 48 حيث كتب في المتن : «ولا يضبط بركابه»، وفي الهامش ذكر أنه في نسخة ب وردت كما يلي : «ولا يقبض بركابه» والواضح أن الثانية التي لم يثبتها في المتن هي الأكثر صحة. وكذلك ورد في المتن في نفس الصفحة : دخول الكنائس المشنوعة. وفي الهامش ورد ما يلي : في ب : الكنائس والمشنوعة. وواضح أن العبارة الأخيرة التي لم يثبتها في المتن هي الصحيحة.

(10) رسالة في الحسبة ص 19.

(11) نفسه ص 49.

(12) وردت على الشكل التالي : ــ آمين يا رب العالمين ! ص 61.
ــ الأنبياء صلوات الله عليهم ! ص 4.
ــ حرسهم الله ! ص 1.

نجهلها ـــ وضع علامة استفهام أمام بعض الآيات القرآنية ![13].

8) حينما يجد بياضا في النسختين، لا يجتهد في وضع هامش يستنتج فيه ما انطمس من كلمات حسب ما يقتضيه السياق العام، في حين يأتي في بعض الحالات بمصطلح من عنده يخالف ما هو وارد في النسختين معا، خارجا بذلك عن قواعد التحقيق التي تستلزم ترك المصطلح كما ورد في الأصل، والتعليق على خطئه في الهامش[14].

9) اعتاد على اختزال عبارة «صلى الله عليه وسلم» في «صلعم»[15] وهذا يخالف أيضا في نظرنا قواعد التحقيق التي تتطلب ترك العبارة كما وردت في المخطوط.

10) إن القارىء في نشرة بروفنسال، لا يلاحظ أي ربط بين أجزاء الرسالة والفقرات بالإشارة إلى ما مر ذكره أو ما سيلحق، مما يفوت على القارىء فرصة تتبع مسارها والربط بين أجزائها.

11) كما تنعدم فيها التعريفات بالاعلام والأماكن التي تحتاج إلى تدقيق، رغم قلتها في الرسالة.

12) وبالمثل، فإنها تخلو من الفهارس والاستدراكات والتذييلات.

13) وقد أغفل المحقق أيضا ذكر أرقام الصفحات في الأصل المعتمد.

14) وأخيرا، فإن التعاليق تكاد تكون منعدمة في الهوامش، ولعل انعدام التعليقات تؤدي أحيانا إلى طمس بعض الحقائق التاريخية، وهو ما يشكل الشق الثاني من هذه المداخلة.

---

(13) انظر ص : 51 «حيث وردت الآية الكريمة بعلامة الاستفهام كما يلي : أولئك حزب الشيطان، الا إن حزب الشيطان هم الخاسرون ؟».

(14) ورد ذلك إبان سرده كلام ابن عبدون عن بعض المخمرين الذين يسكنون بالقبور : «وقد أحدثوا فيها خلوات وسروبا تجري على الموتى حيث يؤخذ من حصبائها»، ويقول في هامش 59 : بياض في أ، وفي ب : طباها.

(15) انظر ن.م ص 49.

لقد شملت رسالة الحسبة لابن عبدون أحكاما حول أهل الذمة. ولعل من يقرأ هذه الأحكام، يشعر أنهم عاشوا تحت سلطة متجبرة كبحت جماحهم، وكممت أفواههم، وعاملتهم بنظرة عنصرية قل نظيرها، وسنقتصر على نموذج النصارى حتى لا يطول الموضوع ويتشعب، والهدف من ذلك يكمن في الكشف عن خطورة عدم تعليق بروفنسال على ما ورد في متن الرسالة.

دعا ابن عبدون في هذه الرسالة إلى مقاطعة أهل الذمة عموما، فطلب من الأندلسيين أن لا يتعاملوا مع الذميين، وأن تسند إليهم المهن الرذيلة. يقول بهذا الخصوص : «يجب أن لا يحك مسلم اليهودي ولا النصراني ولا يرمي زبله، ولا ينقي كنيفه، فاليهودي والنصراني كانوا أولى بهذه الصنع، لأنها صنع الأرذلين»[16]. كما طالب بمنع المسيحيات من الدخول إلى الكنيسة إلا في يوم عيد، بدعوى أنهن يفسقن من القسيسين[17]، وحاول إجبار هؤلاء على الزواج والختان[18]. وبالمثل طالب بعدم بيع الأثواب للنصارى ومنعهم من لباس زي كبار الناس، وأن يمقتوا ويهجروا[19] بل طالب بأن تكون لهم علامة خاصة يعرفون بها[20]، فضلا عن أحكام أخرى جاءت معبرة عن هذا الاتجاه.

ولم يتورع الأستاذ ليفي بروفنسال عن ترك هذه النصوص دون أدنى هامش أو تعليق ولو مقتضب، يوضح من خلاله أن النصوص الواردة في المتن لا تعبر عن الواقع، بل إنها ظلت نصوصا نظرية لأن الواقع العياني يثبت أن نصارى الأندلس عموما وإشبيلية خصوصا تمتعوا بتسامح قل نظيره، واحتلوا مكانة متميزة، وهو ما سنحاول تصحيحه في عجالة، سدا للفراغ الذي تركه بروفنسال في تحقيقه.

فمن الثابت أن كل ما جاء في كتب الحسبة لا يعدو محاولة لتجاوز واقع حدث

(16) نفسه ص 48.
(17) نفسه ص 48 — 49.
(18) نفسه ص 50.
(19) نفسه ص 51.
(20) نفس المصدر والصفحة.

فعلا، والمحتسب بحكم وظيفته الدينية كان يهدف إلى إصلاح السلوك الاجتماعي، والحفاظ على الحد الأدنى من الأخلاق، لكن ذلك ظل مجرد طموح تجاوزه الواقع.

فالمسيحيون سواء في إشبيلية التي ألفت فيها رسالة الحسبة، أو باقي المدن الأندلسية الأخرى، تمتعوا بوضعية اجتماعية متميزة حيث مارسوا أنشطتهم في مختلف المدن، بينما استقر بعضهم في البوادي لزراعة الأرض تحت إدارة أشياخ من بني جلدتهم، عارفين بالجباية اللازمة على رؤوسهم كما يؤكد ذلك ابن الخطيب[21].

ورغم تحذيرات الفقهاء للرعايا الأندلسيين بعدم التعامل معهم، فإنهم لم يجدوا الأذان الصاغية، خاصة في ميدان حساس كالتجارة. ففي كتب النوازل[22]، كما في الأمثال الشعبية[23]، نعثر على نصوص هامة تكشف عن دور التجارة في اندماجهم مع باقي فئات السكان.

وتركت لهم السلطة المرابطية نظامهم المدني والإداري المتمثل في نظام القماسة الذي كان يتولى إدارته زعيم عجمة الذمة[24]. وعلى الصعيد القضائي كان لهم قضاء خاص لم تكن الدولة تتدخل في شؤونه، إذ خصصت لهم قاضيا ينظر في أمور الجنايات عرف بقاضي النصارى[25]، كما أعدت لهم مقابر خاصة، تمشيا مع عوائدهم وتقاليدهم في دفن موتاهم[26].

ولا تعوزنا الأدلة في إبراز مدى احترام المرابطين لحقوقهم الاجتماعية والضرب بقوة على أيدي كل من حاول المس بها. فقد أورد ابن عذاري[27] أن مجموعة

---

(21) الإحاطة، ج 1، ص 113.

(22) ابن رشد : نوازل ابن رشد (مخطوط) ص 142.

(23) جاء في الأمثال الشعبية ما يدل على هذا الامتزاج عن طريق التجارة إذ قال مثل العامة : «من فتح حانوت للتجار، يبيع من يهود ونصارى» انظر الزجالي : ري الاوام ومرعى السوام في نكث الخواص والعوام. تحقيق د. بن شريفة، طبعة فاس 1975، ج 1، ص 246.

(24) مؤنس : فجر الأندلس، القاهرة 1959، ص 447.

(25) لطفي عبد البديع : الإسلام في اسبانيا، طبعة 1958، ص 28.

(26) البرزلي : جامع الأحكام مما نزل بالمفتين والحكام (مخطوط) ص 163.

(27) البيان المغرب، تحقيق بروفنسال وكولان، ج 4، ص 77.

من نصارى غرناطة قصدوا بلاط علي بن يوسف لرفع شكوى حول الظلم الذي تعرضوا له من قبل عامل المدينة عمر بن ينالة، فلما ثبت للأمير المرابطي حجتهم، أمر بسجنه وأنصفهم من ظلماتهم. وبالمثل لم يجد القاضي ابن رشد أي غضاضة في تحويل حكم كان لصالح مسلم إلى نصراني ثبت أن حقه قد هضم[28]. ويستشف من مختلف الروايات أن النصارى لم يمنعوا من تناول الخمور[29]، كما سمح لهم باستغلال كل المرافق الاجتماعية على غرار المسلمين الأندلسيين[30].

فضلا عن ذلك، تكشف النصوص أنهم تقلدوا الوظائف السامية سواء في قيادة الجيش[31]، أو أمور الجباية[32] ؛ وحسبنا دليلا على ذلك رسالة بعثها تاشفين بن علي إلى القضاة والفقهاء يأمرهم بعدم إسناد وظائف الدولة لأهل الذمة[33]. وهذا الأمر في حد ذاته يعكس ما حدث على صعيد الواقع، حيث أصبح بعض النصارى يتحكمون في مقاليدها. بل إن بعضهم تمكن عندما كانت الدولة المرابطية تترنح تحت سكرات الموت من تأسيس دويلات مستقلة[34].

ورغم علاقات التوتر التي سادت أحيانا بين المسلمين والنصارى في الأندلس، فإن روح التسامح والمصلحة المشتركة ظلت السمة الغالبة على كل التوجهات،

---

(28) مؤلف مجهول : كتاب في الفقه (مخطوط) ص 28 وقد نقل النازلة عن ابن رشد.

(29) مؤلف مجهول : طبقات المالكية (مخطوط) ص 308. وإليك نص الرواية التي تثبت ذلك : «وعثر أعوانه ــ القاضي أبو بكر بن العربي ــ على حامل خمر، فباحثه وتخفى في سؤاله ليجد في لفظه طريقا إلى عقابه، فطمس الرجل أمره، وأبهم حجته فقال : عندي خادم رومية على دينها، فأبتعتها وحملتها إليها».

(30) مؤلف مجهول : م.س ص 293 وقد نقل الفتوى عن ابن رشد.

(31) ابن عذاري : م.س ص 102 ويقول أن عليا بن يوسف أول من استعمل الروم في الجيش.

(32) ابن الأثير : الكامل في التاريخ، طبعة بيروت 1978، ج 8، ص 196 وكذلك : النويري : نهاية الارب في فنون الأدب، طبعة القاهرة 1983، تحقيق حسين نصار، ج 24، ص 282.

(33) مؤنس : نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية سنة 1955، ع 3، مجلد 1، رسالة رقم 1، ص 113.

(34) ابن الأبار : المقتضب من تحفة القادم، تحقيق د. إبراهيم الابياري، طبعة 1903، ص 130.

مما تمخض عنه امتزاج وتأثير متبادل، تجلى في زواج الأندلسيين بالنصرانيات[35]، ومشاركة المسيحيين عموما في أعيادهم واحتفالاتهم[36].

وعكس تعلم اللغتين العربية والافرنجية مظهرا آخر من مظاهر التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين. وحسبنا أن اللغة العربية عرفت انتشارا واسعا بين هؤلاء[37]. وينهض الزجل دليلا على هذا التأثير الاجتماعي واللغوي بين الجانبين. ولا غرو فقد جاء حافلا بصور من الحياة اليومية لمسلمي الأندلس إلى جانب عادات النصارى وتقاليدهم بلغة امتزجت فيها العامية الأندلسية باللاتينية[38].

ولعل هذا الانصهار، ما جعل بعض النصارى يسارعون إلى اعتناق الإسلام. وفي هذا الصدد أورد الونشريسي[39] رسالة الأمير المرابطي علي بن يوسف يستفتي فيها الفقيه ابن ورد حول ما جاء في كتاب بعثه له ابنه أبو بكر حول النصارى المعاهدين الذين أسلموا في إشبيلية، لذلك ليس من قبيل الصدفة أن نجد في بعض كتب التوثيق صيغة عقود نموذجية حول إسلام النصارى، ومنها صيغة عقد كتبها الجزيري[40]. في كتاب «المقصد المحمود».

كل هذه القرائن، تعطي صورة مناقضة للصورة التي قدمتها لنا نصوص كتاب الحسبة لابن عبدون، و«سكت» عنها بروفنسال حين نشرها دون أدنى تعليق أو إشارة تبين هذه الحقيقة التاريخية، مما يؤكد معضلة قواعد النشر والتحقيق التي

---

(35) مثل زواج يوسف بن تاشفين بجارية رومية تسمى رياض الحسن : انظر : مؤلف مجهول : الحلل الموشية، طبعة البيضاء 1979 تحقيق عبد القادر زمامة وسهيل زكار ص 84 وكذلك زواج علي بن يوسف بجارية رومية تدعى قمر. انظر : ابن عذاري : م.س ص 97 وكذلك ابن أبي زرع : الأنيس المطرب، طبعة الرباط 1973، ص 165.

(36) العبادي : الأعياد في مملكة غرناطة، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، المجلد 15 سنة 1970، ص 140.

(37) بالنثيا : تاريخ الفكر الأندلسي، طبعة مدريد 1945، ترجمة حسين مؤنس، ص 488.

(38) ذلك ما يتضح من خلال أزجال ابن قزمان.

(39) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب، طبعة بيروت 1981، ج 1، ص 56.

(40) المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود (مخطوط) ص 228 ـــ 229.

يشكل فيها التعليق دعامة أساسية لاعطائه صورته العلمية. أما السكوت عن النصوص وتركها كما هي، بما يتماشى مع خلفيات المحقق كما فعل بروفنسال بالنسبة لموضوع النصارى فيعد إخلالا واضحا، وتجاوزا خطيرا لقواعد التحقيق العلمي الرصين.

وسواء تعلق الأمر بهفوة مقصودة، أو نية مبيتة، فالمسألة تستدعي إعادة نشر الرسالة، لا فيما يخص هذه النقطة التي وضعنا عليها الأصبع وحاولنا قراءتها كنموذج للتحقيق اللاعلمي، بل كل ما يتعلق بقواعد النشر والتحقيق التي أغفلها الأستاذ ليفي بروفنسال، وتلك مهمة نرجو أن تتجه إليها عناية الباحثين في الحضارة الأندلسية.